قياس الدخل الفردي المعياري (per standard person)، والذي يلخص مضمونه في كل شخص اضافي في الاسرة له أثر حدي أقل على الوضع الاقتصادي للاسرة؛ بمعنى انه كلما أضيف فرد الى الاسرة انخفضت نسبة الاضافة اللازمة للدخل لتوفير مستوى حياة مماثل للمستوى السابق على دخوله. وعلى الرغم من ان الهدف من استخدام هذا المقياس هو تقليل وزن الفروق العددية في الاسرة، من زاوية اثره في الدخل الفردي، الا ان المقياس ذاته خذل الكاتب، اذ أظهرت نتائجه انه في العام ١٩٨٣ لم يتجاوز الدخل المعياري للفرد العربي ٥٤ بالمئة من دخل الفرد اليهودي، و ٦٦ بالمئة بالنسبة الى يهود آسيا وافريقيا[٧٩]. وأشارت الدراسة ذاتها الى عدم وجود فروق هامة بين عدد الافراد العاملين في الاسرة الواحدة بين العرب واليهود، مما يقلل الاثر النسبي لهذا العامل في اسباب الفروق الظاهرة في دخل الاسرة[٨٠].

وازاء هذه النتائج، اضطر الباحث الاسرائيلي الى تأكيد ان دخل الاسرة العربية لا يتجاوز ٧٥ بالمئة من دخل الاسرة اليهودية[٨١]، وان كان حاول ارجاع سبب ذلك الى العرب انفسهم، باعتبار ان سبب الفروق يرجع الى «الاختلاف في طبيعة الوظائف والمهن، والتي تعكس، من الناحية العامة، مستوى المهارة»[٨٢]، متناسياً الدور المباشر للكيان الصهيوني في فرض هذه المهن، والتمييز بين العرب واليهود في المجالات كافة، ابتداءً من أبسط الخدمات، وانتهاء بطبيعة الوظائف التي يسمح لهم بممارستها، والتي تضع سور الصين أمام دخول العرب للوظائف العليا، بغض النظر عن مستواهم العلمي والمهني، وتحدد، بالتالي، وظيفتهم الاقتصادية في الاعمال البدنية، ذات الاجر المتدني، في الصناعة والبناء والزراعة، لتفرض عليهم، بذلك، العيش في ظروف سيئة ودون مستوى حد الفقر الذي حددته السلطات الاسرائيلية نفسها.

آفاق اندماج العرب في اسرائيل ومستقبل قوة العمل

تشكل الايديولوجية الصهيونية الاساس الذي ينطلق منه التمييز القائم بين العرب واليهود في نواحي الحياة كافة. ومن الناحية الاقتصادية، كان لا بد لفئة من المجتمع ان تتحمل ضريبة الانفاق الصهيوني على تأسيس الدولة، وتشجيع الهجرة اليهودية اليها، من خلال رفع مستوى المعيشة لليهود وتوفير الوظائف المناسبة لهم. وكان العرب، بحكم تكوين دولة اسرائيل، أول المرشحين لهذا الدور. وتبعاً لذلك، فقد تميزت السياسة الاسرائيلية بالعمل على تحقيق «أمرين اساسيين، هما: ١ ـ هدم القاعدة الاقتصادية الاساسية لهذه الجماهير (الزراعة)، من خلال نزع ملكية الارض العربية وحرمان العرب من أي حق للتصرف بها، وحصر هذا الحق، بصورة مطلقة، بالمواطنين اليهود، والتضييق الخانق على ما تبقى من زراعة عربية تقليدية؛ ٢ ـ تكريس حالة من التبعية الاقتصادية الدائمة، وشبه المطلقة، لهذه الجماهير وبين الاقتصاد (اليهودي)، وجعل هذه الجماهير، بالتالي، مصدراً لقوة ' العمل الرخيص ' وسوقاً لاستهلاك الخدمات والسلع المنتجة في المصانع والمزارع اليهودية»[٨٣].

وأدي هذه السياسة الى حصر العمل العربي في الوظائف التي تتطلب مجهوداً بدنياً شاقاً وأجوراً متدنية، والى تخفيض مستوى الدخل والمعيشة الى ما دون مستوى الفقر. وضمن هذه الظروف، لم يكن متاحاً تطوير المستوى التعليمي والفني للعمال العرب بصورة كبيرة، حيث يقف المال وسياسة التعليم الاسرائيلية المترافقة مع اقفال ابواب الوظائف العليا في وجه العرب عقبة وسداً يحولان دون تطور مستوى مساهمة قوة العمل العربية.

وقد أدى سوء الاوضاع الاقتصادية للعرب الى خلق بعض الامراض الاجتماعية، مثل